

ظاناً صحة علم الطلاق انه صحيح فلو يقع عليه الطلاق اياماً فاصح
بانه لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ويدل على ذلك ما سبق في حلق
الطلاق الثلاث انه يسافر في القاهرة في هذه السنة ولم يسافر واعذر
في ذلك فعيل له طلاق زوجته فقال انك انت الظن ان ارض السنة يوم
عاشراً ولا سفر فابق وهو عام ويل يقع عليه الطلاق له لا فاصح
فم يقع عليه الطلاق الثلاث لعدم سفره في تلك السنة مع ثلثه وكمنع
وقوع طلقه المذكور والله اعلم ويسئل ايضاً عن حلف بالطلاق الثلاث انه
ما يتلى ريباً يفعل لئلا يفعله زيد ولم يعد الحالف به او علم وهو عاجز عن
منعه لضعفه قوة سقوك الحلو عليه او لا امر احسن المعاصم التي لا يقدر
على رهاها فلو يقع عليه الطلاق اياماً فاصح بانه لا يقع عليه الطلاق المذكور
والله اعلم عن من يباين ويحسب ان يقع من رجل وضع وسائر ايامها وجانحة
فقدت ولم يعرف من اخذها والحال ان ابنه له عادة تطلع في ذلك الحان
والسفرة منه فظن والده انه اخذها فحلف عليه بالطلاق الثلاث انه ما يقع
بوكلمه ولا تخلفه رجل الدار الا ان ياتيه الدين المذكور بعينه فاعترف ان
بانه اخذها وتصرف فيه وحلف ان لا يقع مكانه او حلف ان لا يقع ولا
اخذها ولا يعرف مكانه فهل حلف اذا اكلمه او حلفه رجل الدار او حلف
بانه يقع عليه الطلاق اذا اكلمه او حلفه رجل الدار والله اعلم ويسئل
ايضاً عن حلف لا يقع في ثلاث ايام مثلاً فاقام فيها يومين ثم رجع عنها
ثم عاد لها فاقام فيها يوماً فهل حلفه عند الطلاق فان حلفه بالحنث كما افتمت
بالحلف عنها فاعادها في الوضعية في الطلاق انه لو حلف ان ارضه لكانت
في الوضعية اكثر من الثلاث ايام فصح حثها في ثلاث ايام فاقامه رجب
فلا حث اصحاب حث الحالف اذا حلف باقاسية المذكورة والفرق بين
مسالتين عدم وقوع الطلاق في مسالتين اللب ان حلفه فيها على مسالتين
اكثر من ثلاث ايام في الوضعية ولم يوجد في مقلها الاول واما رجوعها
فليس فيها ارضه الضافة بل لو فرض انها رجعت له ارضه لم يقع
الطلاق لانطلاق هذه الضافة الاولى عن الثانية فلا فاصح الا حث
او الضافة مختصة بالمسافر بعد رجوعه والله اعلم مسالتين رجل حلف بالطلاق

ان لا سكن هذه المدة يخرج منها عاد البهال عيادة وهو جاهل بحث بالملك
يواماً لا واذا اقلته بالحنث فاقدم واذا اقلته يومه قبل حثه واذا اطلق
الملك حتى لو كان الحان فكله بها يومها فكله لا لا حث ام حث كما نقل عن النبي
وافقه النبي زكريا وقال الحوري في تمام الحديث انه ينبغي ان يقدم كلام الرخصة
اصح لا حث بالملك الخاصة اليه للباية او نحوها كما اخلفه الشبان وغيرها
وصى عليه النبي وغيره وان نقل المارعي وغيره عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
لا يشك ما ذكرته مما قاله من انه لو عاد وصيا قبل رجوعه ويكث غدره
حيثه لانه صريح في مسالته عاد ولم يخرج من حثه بخلاف مسالة قال
السهم الرمي في شرحه لو حلف مستحلفاً كان ارضه من ايام او حثه في
الرجوع فيه يومين او شرعا كان تسعة صوراً او عاداً كان حثه
السهم بقوى الحال شي فاليمين سفيرة فحث بها المعلق على الحلف قال
بعضهم ولو وضع شي وسوى عنه ثم قال لها ولا حث ايام اذ لم يخطب
فانت طالق ثلاثاً ثم تذكر قوله عليه ان طلقاً بل لا يستعده بعينه ان بان
انه حلف على مستحلف هو اعطاه ولم تأخذه ولم يقع حثه ولا حثه
الساجد ان في هذه منع نفسه مما لا يمكن فعله وهذا حث على ما لا يمكن فعله
اه وهو غير ظاهر لان قوله بل لا يستعده بعينه منع بل هو منع حثه واما
قاسم بلا احد الساجد في منع بل نظيره اذ لم تصوي السماء وحث الحث
حالا ونظيره هنا الحث بالناس وهو حاصل في هذا التصور رضي حثه
كلها فيه اعطاه ولم تقطع حثه في مسالة قال ان لم يخطب رجب الحث في ذلك
الليلة او في هذا اليوم فهي طالق ثلاثاً ولم يقع حثه في ذلك اليوم ولم
يخطب في ذلك يقع عليه الطلاق الثلاث ام لا اصحاب ان قضت عند حثه اعلانها
به وهي من سأل حثه لم يقع عليه الطلاق المذكور والواقع هو حثه بخلاف
ومن مسالة قال لزوجته ان طلق كلما حلت حرمه فلو يقع طلقه ثلاثاً
اصح يقع طلقه رخصة ان كانت مدخولاً والله اعلم وسأل الله قال
لزوجته ان طلق والله لا تصدق طلاقاً وهو من حثه من الله والطلاق
يقع عليه الطلاق بذلك اصحاب الامم عليه ذلك طلاقاً والله اعلم
الشباب الذي عن ان مسافة فانه حلف بالطلاق انه لم ياصح حثه بعد ذلك

موضع